تأصيل الأشعري لعلم الكلام من خلال رسالته

"استحسان الخوض في علم الكلام"

دراسة عقدية

د. منيفة بنت خليف بن حمود الشمري

أستاذ مشارك في قسم الدراسات الإسلامية في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل

mk.alshammri@uoh.edu.sa

الملخص: موضوع البحث يتناول: (تأصيل الأشعري لعلم الكلام من خلال رسالته في استحسان الخوض في علم الكلام – دراسة عقدية)، ويهدف البحث إلى: بيان دعوى الأشعري في رسالته " استحسان الخوض في علم الكلام "، بيان مدى صحة دعوى الأشعري، وموافقتها للأدلة الشرعية

منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

أهم نتائج البحث: أن الأشعري بنى رسالته على أصلٍ أساسيٍّ وهو مشروعية الخوض في علم الكلام والرد على من ذمه بحجة أن ما يقوم عليه هذا العلم موجود في نصوص الشريعة، وأن السلف ذمّوا علم الكلام الذي سار فيه المتكلمون على طريقة الفلاسفة وأهل الأهواء والبدع، وأن منهج السلف في الاستدلال لا يقوم على رفض الدليل العقلي، ولا على الطعن في مشروعيته مطلقًا، بل يضبطونه بمنهج القرآن والسنة، وأن ما أورده الأشعري من نصوص واعتمد عليها في نفي الشبيه عن الله سبحانه وتعالى لا تدل على مشروعية علم الكلام.

الكلمات المفتاحية: (تأصيل، علم الكلام، الأشعري، حدوث الأجسام، البعث).

Al-Ash'ari's Establishment of Theology through his Treatise on the Desirability of Delving in Theology

A Doctrinal Study

Dr. Munayfah Bint Khulaif Bin Hamoud Alshammari
Saudi academic. Associate Professor in the Department of Islamic Studies at the College of Sharia and Law, University of Hail.
mk.alshammri@uoh.edu.sa

Abstract: The research addresses: Al-Ash'ari's Establishment of Theology through his Treatise on the Desirability of Delving in Theology. A Doctrinal Study.

Main Objectives of the Research:
١. To explain Al-Ash'ari's argument in his treatise "The Desirability of Delving into Theology
٢. To explain the validity of Al-Ash'ari's argument and its conformity with Islamic evidence

Research Methodology: The inductive analytical critical method

Key Findings of the Research:
١. Al-Ash'ari based his message on a fundamental principle, which is the legitimacy of engaging in theology and responding to those who criticized it on the grounds that the basis of this science is found in the texts of Sharia.
٢. The early generations criticized theology, in which theologians followed the methods of philosophers and those who followed their desires and innovations.
٣. The approach of the early generations in reasoning is not based on rejecting rational evidence or questioning its legitimacy altogether, but rather on regulating it according to the Qur'an and Sunnah.
٤. The texts that Al-Ash'ari cited and relied upon in denying any resemblance between God Almighty and His creation do not indicate the legitimacy of theology.



Keywords: Establishment, Theology, Al-Ash'ari, creation of bodies, resurrection

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وإنَّ أفضلَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّارِ.

يُعدّ علم الكلام من أبرز العلوم التي ظهرت في العالم الإسلامي نتيجة الجدل العقدي مع الفرق الإسلامية، ومحاولات المسلمين الردّ على الشبهات الفكرية الوافدة، وقد كان للإمام أبي الحسن الأشعري دور كبير في مسيرة هذا العلم، إذ انتقل من الاعتزال إلى تأسيس منهج كلامي جديد، حاول من خلاله التوفيق بين النقل والعقل، والاعتماد على النصوص الشرعية في تأصيل مباحثه، حيث يرى أن مباحث علم الكلام، وإن لم يرد النصّ عليها بأعيانها في القرآن أو السنة، إلا أنّ أصولها الكلية، ومعانيها الإجمالية قد تضمنها الوحي، وإن لم تُفصَّل على نحو ما يذكره المتكلمون.

غير أنّ دعوى الأشعري بأن لعلم الكلام أصولاً في القرآن والسنة، تبقى مسألة تحتاج إلى بحث ودراسة ، إذ إن النصوص الشرعية نزلت لبيان العقيدة بأسلوب واضح جلي، يخاطب الفطرة والعقل السليم، بأوضح العبارات، وأقربها للفهم، دون حاجة إلى اصطلاحات المتكلمين، أو طرائقهم الجدلية، ومن ثمّ فإن نسبة هذا العلم إلى الوحي تعدّ تحميلًا للنصوص ما لا تحتمل، وإقحامًا لمباحث دخيلة على الإسلام في دائرة الوحي.

وعليه، فإنه من الضرورة دراسة هذه الدعوى، وبيان القول الحق فيها، وهذا ما قد رُمت من خلال هذا البحث، الذي جاء ليتناول دعوى الإمام أبي الحسن الأشعري في تأصيل علم الكلام من خلال كتابه "رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام"، وذلك بدراسة هذه الدعوى وفق منهج عقدي تحليلي نقدي، فجاء البحث بعنوان: (تأصيل الأشعري لعلم الكلام من خلال رسالته في استحسان الخوض في علم الكلام. دراسة عقدية).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يبين الموقف الشرعي من علم الكلام، الذي أصبح باباً دخل منه كثير من الانحرافات الفكرية والعقدية إلى الأمة الإسلامية، وتصحيح المفاهيم العقدية المعاصرة التي تأثرت بطرح المعتزلة والأشاعرة، من خلال بيان أن علم الكلام ليس من العلوم التي أصّلها الوحي، بل هو علم محدث أُدخل في باب العقيدة.

أسباب اختيار الموضوع:

١- الإسهام في تحرير مسألة أن لعلم الكلام أصولاً في القرآن الكريم، والسنة النبوية.

٢- انتشار القول بوجود أصول لعلم الكلام في النصوص الشرعية.

٣- خلوّ المكتبة الإسلامية من دراسة متخصصة بنقد دعوى الأشعري في رسالته.

أهداف البحث:

١- بيان دعوى الأشعري في رسالته" استحسان الخوض في علم الكلام "

٢- تحرير محل النزاع في دعوى الأشعري.

٣- مناقشة دعوى الأشعري.

٤- بيان مدى صحة دعوى الأشعري، وموافقتها للأدلة الشرعية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١.ما الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته؟

٢. ما مدى صحة الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته؟

٣.ما الأدلة التي استدل بها الأشعري في أن علم الكلام له أصول في الكتاب والسنة؟

٤. ما مدى صحة دلالة هذه الأدلة على ما ذهب إليه؟

٥. كيف خالف هذا التأصيل منهج السلف في تقرير العقيدة؟

٦. ما الموقف الصحيح من علم الكلام في ضوء نصوص الكتاب والسنة؟

الدراسات السابقة:

لم يرد –فيما أعلم– دراسة متخصصة ببيان القول الحق في تأصيل الأشعري لعلم الكلام من خلال رسالته في استحسان الخوض في علم الكلام.

خطة البحث:

التمهيد: التعريف بمفردات البحث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأبي الحسن الأشعري.

المطلب الثاني: التعريف بعلم الكلام.

المطلب الثالث: التعريف برسالة الأشعري.

المبحث الأول: الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته، ومناقشة ذلك.

المطلب الأول: الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته.

المطلب الثاني: مناقشة الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته.

المبحث الثاني: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في مسائل الإلهيات، ومناقشة ذلك:

المطلب الأول: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في وحدانية الله، ومناقشة ذلك.

المطلب الثاني: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في تنزيه الله عن مشابهة خلقه، ومناقشة ذلك.

المطلب الثالث: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في حدوث الأجسام، ومناقشة ذلك.

المبحث الثالث: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة، ومناقشة ذلك:

المطلب الأول: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة.

المطلب الثاني: مناقشة تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة.

المبحث الرابع: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات البعث، ومناقشة ذلك.

المطلب الأول: دعوى الأشعري أن الله تعالى علم نبيه علم الكلام في محاجة المنكرين في إثبات البعث.



المطلب الثاني: مناقشة دعوى الأشعري أن الله تعالى علم نبيه علم الكلام في محاجة المنكرين في إثبات البعث.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

منهج البحث:

المنهج الذي سأسلكه في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، من خلال استقراء نصوص الأشعري في رسالته" استحسان الخوض في علم الكلام "، ودراستها، وتحليلها، وبيان القول الحق فيها.

التمهيد التعريف بمفردات البحث وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأبي الحسن الأشعري:

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن بشر، واسمه إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى الأشعري، عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري اليماني، ولد بالبصرة، سنه ٢٦٠هـ على الأرجح، الذي عليه أكثر مترجميه [(١)]، وتوفي أبو الحسن ببغداد سنة، (٣٢٤هـ)، على الأرجح [(٢)].

مصنفاته:

كثرت مصنفات الإمام أبي الحسن الأشعري حتى جاوزت المائتين والثلاثمائة مصنَّف، قال ابن عساكر: (أخبرني الشيخ أبو القاسم بن نصر الواعظ في كتابه عن أبي المعالي بن عبد الملك القاضي، قال: سمعت من أثق به قال: رأيت تراجم كتب الإمام أبي الحسن، فعددتها أكثر من مائتين وثلثمائة مصنف...)[(٣)]، ومن مصنفات أبي الحسن الأشعري:

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، ورسالة إلى أهل الثغر، والإبانة عن أصول الديانة، والإدراك، والأصول الكبير، والإيضاح، ومقالات الإسلاميين، الموجز، الرد على البلخي، في أدب الجدل، اللمع، والمختصر في التوحيد والقدر[(٤)].

المراحل التي مر بها الأشعري:

مرحلة الاعتزال: أجمع المؤرخون على أنه كان معتزلياً، حيث تلقى علومهم على يد زوج أمه أبي علي الجبائي (ت٣٠٣هـ)، وبرع في تقرير مذهبهم حتى صار من أعلامهم، ورأسًا فيه، وألف لهم كتبًا لم يؤلف مثلها [(٥)]، غير أنه

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٣٤٧، وتبيين كذب المفتري، ص١٤٧.

(٢) ينظر: تبيين كذب المفتري، ص١٤٧، وسير أعلام النبلاء، ١٥/ ٨٦.

(٣) ينظر: التبيين، ص:١٣٦.

(٤) ينظر: مجرد مقالات الأشعري لابن فورك، ص: ٣٦١-٣٦٢، وتبيين كذب المفتري، ص١٣١-١٣٦، ١٧١.

(٥) ينظر: التبيين، ص١٣١.

بعد طول نظرٍ وبحثٍ، وقف على ما في منهجهم من التناقض، والاضطراب، فترك طريقتهم، وأعلن تبرؤه من معتقداتهم، وأظهر فضائحهم [٦].

وبعد اتفاق العلماء على المرحلة الأولى للأشعري، اختلفوا بعد رجوعه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن الأشعري مر بعد الاعتزال بطور واحد، وهو:

تابع ابن كلاب، وإن كان له آراء استقل بها، فسلك طريقًا وسطًا بين المعتزلة وأهل الإثبات، فنتج عن هذا المسلك مذهبٌ مستقل، عُرف لاحقًا بالمذهب الأشعري، وهذا القول قال به الشهرستاني[٧]، والمقريزي[٨].

القول الثاني: أنه مر بعد الاعتزال بطورين:

أ- أنه تابع ابن كلاب.

ب - أنه رجع إلى مذهب السلف، ولكنه بقيت عليه بقايا اعتزالية، وهذا قول لبعض العلماء، منهم: ابن عساكر - رحمه الله — الذي ذكر عن بعض أهل المغرب أنه قال لما سئل هل الأشعري كان معتزلياً؟ فأجاب أنه لما رجع عن ذلك أبقى للمعتزلة نكتاً لم ينقضها[٩].

القول الثالث: إن الأشعري مر بعد طور الاعتزال بطورين:

أ — التوسط، والسير على طريقة ابن كلاب، وألف في ذلك كتبه، ويمثل هذه المرحلة كتابه (اللمع في الرد على الزيغ والبدع)، و(المقالات).

ب - رجوعه إلى مذهب السلف رجوعاً كاملاً، ويمثل هذه المرحلة كتابه (الإبانة)، وهذا قول عدد كبير من أهل

---

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٩، والبداية والنهاية، ١٥/ ١٠١، وتاريخ بغداد، ١١/ ٣٤٦، وطبقات الشافعية الكبرى، ٣/ ٣٤٧.

(٧) ينظر الملل والنحل ١/ ٩٦.

(٨) ينظر الخطط، ٤/ ١٩٢.

(٩) ينظر: التبيين ص ٤٠.

العلم منهم، كابن تيمية(١٠)، وابن القيم(١١)، وابن كثير كما نقل عنه الزبيدي(١٢)، وحافظ الحكمي(١٣)، وابن عثيمين(١٤)، وهادي طالبي(١٥).

المطلب الثاني: التعريف بعلم الكلام:

تعددت تعاريف العلماء لعلم الكلام، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تتفق على أمرين مهمين:

الأول: أنه علم يقوم على الاستدلال العقلي، والبرهان المنطقي.

الثاني: أن موضوعه الأساس هو العقائد الدينية، وما يتصل بها من مسائل الإيمان.

وفيما يلي جملة من هذه التعاريف:

---

(١٠) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/٢٢٨، ودرء التعارض٢ / ١٦. وقد يقول قائل: إن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – قال في موضع آخر: «والأشعري، وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية، أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا، ومن هؤلاء أصولًا عقلية، ظنوها صحيحة، وهي فاسدة...» مجموع الفتاوى، ١٦/ ٤٧١.

والذي يظهر أن الشيخ يعني الطور الثاني، وهي أشهر المراحل التي مر بها الأشعري لسببين: لأنه ذكر في كتابه التلبيس ٨/٢٨، أن الأشعري من القائلين بالصفات الفعلية، وفي موضع آخر من نفس الكتاب نسب كتاب الإبانة – وهو آخر كتب الأشعري – لمنهج أهل السنة والجماعة. ينظر: ١/ ١٤٣. وينظر: كتاب الباحث د. صالح بن مقبل العصيمي (الإمام الأشعري حياته وأطواره العقدية)، فقد ذكر الأقوال في المراحل التي تلت رجوع الأشعري عن المعتزلة في ص: ١٥٥وما بعدها، و نسب لابن تيمية القول بأن الأشعري رجع إلى مذهب أهل السنة رجوعاً كاملاً، و رجح أن نقده للأشعري يقصد به الطور الثاني عندما كان على مذهب ابن كلاّب، ينظر ص: ٢١٩ وما بعدها.

(١١) ينظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ٢/٢٨٤، حيث عزاه لشيخ الإسلام ونقله مؤيداً له.

(١٢) ينظر: إتحاف السادة المتقين، ٢/ ٣.

(١٣) ينظر: معارج القبول، ١/ ٣٧٨.

(١٤) ينظر: القواعد المثلى، ص: ٨١.

(١٥) ينظر: أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف، ص: ٣٩- ٤٧.

عرفه الإيجي، وهو من أشهر علماء الكلام، بأنه: (علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج، ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد؛ فإن الخصم، وإن خطأناه، لا نخرجه من علماء الكلام)(١٦).

وقال ابن خلدون في كتابه المقدمة: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»(١٧) .

بينما يرى حاجي خليفة (أنه علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها)(١٨).

ويُلاحظ على التعاريف السابقة لعلم الكلام أنها تجعل إثبات العقائد الدينية يعتمد على العقل وحده، وهذا غير صحيح؛ إذ إن العقائد الدينية لا يُتوصل إليها بالعقل استقلالًا، وإنما تُعرَف من طريق الوحي، ويكون دور العقل تابعًا، ومُؤيِّدًا.

كما أن هذه التعاريف لا تميّز بين نوعين متغايرين من استعمال العقل: العقل السليم الفطري الذي جاءت الشريعة بموافقته، والعقل الفلسفي المبني على المنطق الأرسطي، والمقدّمات الكلامية الباطلة؛ فجمعهما في إطار واحد يوقع في الغموض، ويُلبس الحق بالباطل.

فأهل الكلام لم يجعلوا القرآن أصل اعتمادهم في تقرير العقائد، وإنما اعتمادهم الحقيقي، إنما هو على تلك الأصول العقلية الفلسفية، وعندما يواجهون نصوصًا تخالفهم، يكون مقصدهم الأول رد المنازع عن الاحتجاج بها،

(١٦) المواقف ، ٣١/١

(١٧) تاريخ ابن خلدون، ٥٨٠/١.

(١٨) . كشف الظنون، ٢/ ١٥٠٣

لا فهم مراد الرسول صلى الله عليه وسلم منها[١٩].ولهذا اتفق أئمة الإسلام عبر العصور، من المتقدمين، والمتأخرين، على ذم هذا العلم وأهله، وتجهيلهم[٢٠].

المطلب الثالث: التعريف برسالة الأشعري:

تنسب رسالة «استحسان الخوض في علم الكلام» إلى أبي الحسن الأشعري، وتسمى "رسالة في الرد على من ظن أن الاشتغال بالكلام بدعة"[٢١]، وهي من الرسائل المبكرة التي كتبها بعد انفصاله عن المعتزلة، وتعد نصاً دالاً على طبيعة تلك المرحلة، أكثر من كونها تمثل موقفه النهائي الذي استقر عليه في كتبه اللاحقة.

والرسالة صغيرة الحجم، وموضوعها يدور حول تأكيد جواز الاشتغال بعلم الكلام، والرد على من قال إنه بدعة بحجة عدم وجوده في زمن النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه رضوان الله عنهم، مستدلاً بنصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية لإثبات جوازه.

أما من حيث النسبة، فقد أورد بعض الباحثين بعض الشكوك حول نسبتها إلى الأشعري[٢٢]، لكن هناك مايؤكد نسبتها له وهو أنها مروية بالإسناد، وُوجد لها نسخة خطية، وطُبعت مرتين[٢٣]، وهي عين الرسالة التي ذكرها ابن عساكر بعنوان "الحث على البحث"[٢٤]، ولذلك دليلان:

(١٩) ينظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٥٨ – ٥٩، ٢٤٣/٦، والنبوات ص:١٣٧.

(٢٠) ينظر: مجموع الفتاوى ٤/ ١٤، و٢٤٣/٦، وبيان تلبيس الجهمية، ١/ ٤٣٨، و٢/ ٤٩٩.

(٢١) ينظر: تاريخ التراث، ٣٨/٤.

(٢٢) منهم عبد الرحمن بدوي في مذاهب الإسلاميين ٥١٩/١– ٥٢١، ومحققة كتاب الإبانة للإمام الأشعري ص: ٧٢-٧٤ من الدراسة، وأحالت على كتاب لها تحت الطبع بعنوان "كتب منسوبة للأشعري".

(٢٣) مطبوعه في الهند– حيدر أباد– سنة ١٣٢٣ هـ، ومرة ثانية سنة ١٣٤٤ هـ، ثم طبع على هذه الطبعة مكارثي مع كتاب اللمع سنة ١٩٥٢ م، المطبعة الكاثوليكية بيروت.

(٢٤) ينظر: التبيين ص: ١٣٦.

١- أن أبا القاسم الأنصاري، وهو تلميذ الجويني، أورد الرسالة بنفس النص المطبوع في كتابه "الغنية في الكلام"، وسماها (الحث على البحث)(٢٥). ٢- أنه طُبع حديثاً كتاب لأبي بكر الطرطوشـي بعنوان: (تعقيبات على رسالة الحث على البحث)، أورد نص رسالة الأشعري نفسه، ولذا، فالاسم الأثبت لها هو هذا، لثبوته من ثلاثة مصادر لابن عساكر، وأبي القاسم لأنصاري، وأبي بكر الطرطوشي.

(٢٥) ينظر: ١/ ٢٦٠.

المبحث الأول

الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته، وبطلانه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته:

قبل البدء بذكر استدلالات الأشعري التي استدل بها من القرآن الكريم، والسنة النبوية على مشروعية علم الكلام، ومناقشتها، ينبغي أن أوضح أمراً مهماً، وهو أن الأشعري قد بنى رسالته على أصل أساسٍ يمكن تقسيمه إلى أمرين:

أمر عام: وهو ما يدل عليه عنوان الرسالة، وهو: بيان مشروعية الخوض والبحث في علم الكلام.

أمر خاص: الرد على من ذم علم الكلام- وهم مخالفوه من السلف- والجواب على اعتراضاتهم.

وهذا الأصل يمكن تنظيمه من خلال تقسيمه إلى مقدّمتين، ونتيجة:

١. **المقدمة الأولى**: أنّ القرآن تضمّن دلائل عقلية في تقرير قضايا عقدية.

٢. **المقدمة الثانية**: أنّ علم الكلام قائمٌ من حيث حقيقته على تقرير مقاصد الشريعة بالأدلّة العقلية. وهذه المقدمة، وإن لم يصرّح بها نصاً، إلا أنّها واضحة من طريقته في الاستدلال.

النتيجة: أن القرآن يدل على مشروعية الخوض في علم الكلام.

ولازم هذه النتيجة: نفي دعوى من ذم علم الكلام، وجعله بدعة، باعتبار أنّ ما يقوم عليه هذا العلم —وفق تصور الأشعري— موجودٌ في نصوص الشريعة.

ثم أورد الأشعري لإثبات ذلك الأصل جملة من الشواهد متوهماً أنها تدل على:

١. إثبات وجود احتجاج عقلي على تقرير مسائل عقدية في القرآن، وأن مجرد وجود ذلك يعد دليلاً على مشروعية علم الكلام.

٢.دعوى مطابقة مقاصـــد الآيات لمناهج المتكلمين من طرائقهم الكلامية الخاصـــة، ثم بنى على ذلك دلالة النصوص على مشروعية علم الكلام.

المطلب الثاني: بطلان الأصل الذي بنى عليه الأشعري رسالته:

يمكن تلخيص مواضع الخلل التي توهّمها الأشعري في رسالته في عدة أمور:

١.عدم فهم قصد السلف من ذمّ علم الكلام إذ ظنّ الأشعري أن السلف كانوا يرفضون مطلق النظر العقلي.

٢.عدم تعريفه لعلم الكلام الذي ينتصر له.

٣.توهم التطابق بين الاســـتدلال العقلي وعلم الكلام، فحمل كل احتجاج عقلي على أنه من جنس علم الكلام، وعدّه شاهداً لمشروعيته.

وعليه، فأرى أن نقض هذا الأصل يكون بما يلي:

أولاً: بيان حقيقة علم الكلام المذموم عند السلف:

يتّضـح من خلال كلام أهل العلم أن السـلف لم يذمّوا اسـتعمال العقل الفطري في فهم الأدلة، وإنما ذمّوا نوعًا مخصـوصًـا من الكلام، وهو الكلام الذي سـار فيه بعض المتكلمين على طريقة الفلاسـفة، وأهل الأهواء والبدع؛ حيث قدّموا العقل على النص، وانشـــغلوا بالمقدمات الباطلة، وأوردوا الشـــبه، واللوازم الفاســـدة، التي تورث الاضطراب، والشك في العقيدة.

ولأن لفظ الكلام جاء مجملاً؛ ظنّ بعضـــهم أن الذم موجّه للقدرية فقط، مع أن الســـلف نقدوا كذلك كلام الجهمية في الصـفات، والقرآن، والرؤية، كما ظنوا أن السـلف ذمّوا كل أنواع النظر العقلي، والاحتجاج، والمناظرة، وهذا فهم غير صـــحيح، فالقرآن مليء بالحجج، والمجادلات مع الكافرين، وبيان الحجة عليهم بما يكفي لإقامة

البرهان، وإنما كان إنكار السلف موجَّهًا إلى ما أحدثه بعض المبتدعة من أقوال، وأصول تخالف نصوص الوحي والعقل في معاً[٢٦].

كما تواتر ذم السلف لعلم الكلام، ونقول علماء السلف في ذلك كثيرة مشهورة، وقد أوردها الإمام أبو الفضل المقرئ في كتابه (أحاديث في ذمِّ الكلام وأهله)، وأورد طائفة، منهم أبو إسماعيل الهروي في كتابه (ذمُّ الكلام وأهله)، ولعلي أذكر بعضاً من أقوال الأئمة الأربعة، والتي منها:

جواب الإمام أبي حنيفة لما سأل: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: (مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة، فإنها بدعة)[٢٧]، ومنها قول مالك بن أنس: (إيَّاكم والبدع، قيل: يا أبا عبدا لله! وما البدع؟ قال: أهل البدع: الذين يتكلمون في أسماء الله، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان)[٢٨].

ثانياً: أسباب ذم السلف لعلم الكلام:

١/ تعظيم العقل، وتقديمه على النصوص الشرعية، وزعم أصحابه أنها لا تفيد اليقين[٢٩].

٢/أنه يعتمد على مقدمات كلامية لم يثبتها الشرع، كاستدلالهم بدليل الأعراض، وحدوث الأجسام، وحلول الحوادث الذي أدى إلى نفيهم، أو تأويلهم الصفات الثابتة لله تعالى، قال ابن تيمية –رحمه الله– بعد مناقشته لأدلة المتكلمين العقلية: (وهذه وأمثالها، هي من الكلام الذي اتفق سلف الأمة، وأئمتها على ذمه، والنهي عنه، وتجهيل أصحابه، وتضليلهم، حيث سلكوا في الاستدلال طرقًا ليست مستقيمة، واستدلوا بقضايا متضمنة للكذب،

(٢٦) ينظر: النبوات، ابن تيمية، ص: ١٥٦-١٥٧ باختصار، وينظر: الفرقان بين الحق والباطل، لابن تيمية ١٤٧/١٣.
(٢٧) ذم الكلام وأهله، الهروي، ٢٠٧/٥.
(٢٨) المصدر السابق، ٧٠/٥.
(٢٩) ينظر: انظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٩٥- ٩٦.

فلزمهم بها مسائل خالفوا بها نصوص الكتاب، والسنة، وصرائح المعقول، فكانوا جاهلين كاذبين ظالمين في كثير من مسائلهم، ووسائلهم، وأحكامهم، ودلائلهم)[٣٠].

٣/ أنه باطل في نتائجه ولوازمه، كنفي الصفات، أو بعضها، أو الجبر، والقدر، كما قال الإمام مالك: " لعن الله عمرًا [ابن عبيد]؛ فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان علمًا لتكلم فيه الصحابة، والتابعون، كما تكلموا في الأحكام، والشرائع، ولكنه باطل يدل على باطل[٣١] .

٤/ أن ذم السلف لعلم الكلام لم يكن لمجرد استعمالهم للاصطلاحات الحادثة، بل إن ذمهم له لما فيه من اعتمادهم على الأدلة التي هي من جنس أدلة الفلاسفة، المبنية على المنطق الأرسطي، والتي لا تصلح للاعتماد في المسائل العقدية، إذ إنها لا تورث يقينًا، قال ابن تيمية رحمه الله: (وهو [أي: أحمد] لا يكره –إذا عُرِف معاني الكتاب والسنة– أن يعبر عنها بعبارات أخرى إذا احتيج إلى ذلك، بل هو قد فعل ذلك، بل يكره المعاني المبتدعة في هذا)[٣٢].

٥/ أن علم الكلام يؤدي إلى الشك، والحيرة، والاضطراب، وضعف اليقين في العقيدة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إنك تجدهم أعظم الناس شكًا واضطراباً، وأضعف الناس علماً يقيناً، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم ... وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة، والهدى في طريقهم... حتى قال أبو حامد الغزالي: (أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام)[٣٣]، وقد انتهى عدد من المتكلمين، كالجويني، والغزالي، والرازي، وغيرهم، بعد طول جدل ونقاش، إلى الإقرار بأن طريق الكلام لم يورثهم يقيناً، بل زادهم حيرة واضطراباً،

---

(٣٠) ينظر: درء التعارض (٧/ ١٤٤)
(٣١) ينظر: ذم الكلام، للهروي ٥/ ٧٣.
(٣٢) ينظر:.درء التعارض ، ٧/ ١٥٥.
(٣٣) مجموع الفتاوى ٤/ ٢٧، ٢٨

فأدركوا أن النجاة إنما تكون بالرجوع إلى الوحي، والتسليم لنصوص الكتاب والسنة، والوقوف عند ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، دون تجاوز، أو تكلف[٣٤].

ثالثاً: موقف السلف من الأدلة العقلية:

قررت الشريعة الإسلامية منزلة العقل، وفتحت المجال له بالتفكر فيما يدركه، ويشاهده من آيات الله الكونية، وكذا ما يمكن أن يدرك معانيه، وبعض حكمه، وعِلله من آيات الله الشرعية، وأما ما لا يدركه من ذلك من المغيبات ونحوها، فقد مُنِع من الخوض فيه، كما أن النصوص القرآنية والنبوية قد جاء فيها بيان الأدلة السمعية الخبرية المبنية على صدق المخبر، وجاء فيها أيضاً بيان البراهين، والحجج العقلية الصحيحة التي يهتدي بها الناس، سواء في الاعتقادات، كإثبات الله وتوحيده، وصدق رسله، وإثبات المعاد وغيره، أو في العمليات.

ومطالب العقيدة منها ما يدل عليه العقل ابتداءً، كإثبات وجود الله تعالى، ووجوب إفراده بالعبادة، وإدراك بعض صفاته، كالعلم، والعلو؛ ومنها ما لا يدركه ابتداءً، كبعض التفاصيل المتعلقة بالصفات الإلهية، إلا أنه لا يعارضها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصةُ ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية، والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة مع زيادات، وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية، والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين»[٣٥].

والسلف لا يعارضون الأدلة العقلية الصحيحة في مجالها، سواء في العقائد، أو الأحكام؛ لكنهم يجعلونها تابعة للوحي، فمتى خالفت نصوص السمع بَطَل اعتبارها، ولذلك- على سبيل المثال – نجد في كتب الإمام أحمد، وروايات أصحابه أدلة عقلية واضحة في الرد على الجهمية، وعلى سائر المخالفين للسنة، بما يكشف أنه

(٣٤) ينظر: مجموع الفتاوى ٤/ ٧٠ – ٧٣.
(٣٥) منهاج السنة(٢/١١٠).

كان يُقرّ بالاستدلال العقلي، إذا كان صحيحًا ومنضبطًا، أما ذمّه الشديد، فكان موجّهًا إلى المسالك الكلامية المبتدعة المبنية على مقدمات فاسدة تُفضي إلى معارضة النصوص(٣٦).

والقرآن نفسه اعتمد طرائق الاستدلال العقلي من أمثلة، وقياس برهاني، واستدلالي، وقياسِ عِلّةٍ في تقرير العقائد، والردّ على المخالفين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يعرف الصانع، وتوحيده، وصفاته، وصدق رسله، وبها يعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به الحذاق النظار من الأدلة العقلية، يأتي القرآن بخلاصتها، وبما هو أحسن منها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾ [الفُرْقَان: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإِسْرَاء: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحَشْر: ٢١](٣٧).

فالسلف – كما أسلفت – لا يلغون العقل، ولا يضيّقون مجاله، بل يضبطونه بمنهج القرآن والسنة الذي يقوم على قلة المقدمات، ووضوح المعاني، وقطع الشكوك والشبه (٣٨)، فبينوا ماورد في القرآن الكريم من هذه الحجج العقلية، وقرروها في تفاسيرهم، فعلى سبيل المثال قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطُّور: ٣٥]، يقول الطبري: (أخلق هؤلاء المشركون من غير شيء، أي من غير آباء ولا أمّهات، فهم كالجماد، لا يعقلون، ولا يفهمون لله حجة، ولا يعتبرون له بعبرة، ولا يتعظون بموعظة)(٣٩)، ففيه من الإيجاز، والقوة، والوضوح، والدلالة على الخالق سبحانه وتعالى ما ليس في غيره من أدلة المتكلمين.

---

(٣٦) ينظر: المصدر السابق ٧/ ١٤٤- ١٥٥.

(٣٧): مجموع الفتاوى ١٢/ ٨١.

(٣٨) ينظر: الصواعق المرسلة ٢/٤٥٠.

(٣٩) تفسير الطبري، ٢٢/٤١٨.

ومنها استدلال القرآن على البعث بالنشأة الأولى، فإن الإعادة أهون من الابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩]، قال الطبري: (ومثَّل لنا شبها بقوله: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ إذ كان لا يقدر على إحياء ذلك أحد، يقول: فجعلنا كمن لا يقدر على إحياء ذلك من الخلق ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ﴾ يقول: ونسي خَلْقَنا إياه كيف خلقناه، وأنه لم يكن إلا نطفة، فجعلناها خلقًا سَوِيًّا ناطقًا، يقول: فلم يفكر في خلقنا، فيعلم أن من خلقه من نطفة حتى صار بشرًا سويًا ناطقًا متصرفًا، لا يعْجِز أن يعيد الأموات أحياء، والعظام الرَّميم بشَرًا كهيئتهم التي كانوا بها قبل الفناء...)[٤٠].

ومن ذلك اعتمادهم بعض الأقيسة العقلية في تقرير المسائل العقدية، كقياس الأَوْلى في حق الله تعالى، استناداً إلى قوله عزّ وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّحْل: ٦٠]، وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالله سبحانه وتعالى أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه – وهو ما تضمن سلب هذا الكمال – إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات، أو تنزه عن المخلوق، فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى[٤١] .

فهذا القياس اســـتعمله الإمام أحمد – رحمه الله – في بيانه لإمكان كون الله تعالى عالماً بجميع المخلوقات، مع كونه بائناً عن العالم فوق العرش[٤٢]، فضـــرب لذلك مثلين بالمخلوق ليبين أن ذلك لما كان جائزاً في حق المخلوق فالخالق أولى بذلك، والمثلان المضروبان في ذلك، ذكرها بقوله: (لو أن رجلاً كان في يديه قدح من قوارير صاف،

(٤٠) المصدر السابق، ٢٠/٥٥٥
(٤١) ينظر: درء التعارض ١/٣٠ ٢٩– ٣٠، ومجموع الفتاوى ١/٤٨.
(٤٢) ينظر: درء التعارض ٧/١٥٤.

وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله – وله المثل الأعلى – قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها، وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله – وله المثل الأعلى – قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وما هو، ومن غير أن يكون في شيء مما خلق)[٤٣].

وعليه، فالسلف ــ رحمهم الله ــ استخدموا ما كان صحيحًا من الأدلة العقلية، ومنضبطًا بأصول الشرع، تابعًا للنص لا معارضاً، وأنكروا الأقيسة والدلائل العقلية المخالِفة للوحي.

فتبين مما سبق: الانفكاك التام بين مطلق الاستدلال العقلي الفطري الذي جاء في القرآن، واستعمله نفس السلف الذين ذموا علم الكلام، وبين علم الكلام الذي ذموه، وأن ما ورد في القرآن من براهين عقلية فطرية يقينية، إنما يشهد لما استعمله السلف، وساروا عليه في شأن الاحتجاج العقلي الشرعي، وأنه لا يشهد بحال لطريقة أهل الكلام المذموم، ولا يدل على سلامة منهجهم المستقى من أدلة عقلية فاسدة غير فطرية، فاسدة في مقدماتها ومنبعها الفلسفي، وفي حقيقتها المختصة غير الفطرية، وفي نتائجها، ولوازمها المعارضة لنصوص الوحيين.

(٤٣) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام احمد بن حنبل ، ص: ٣٩.

المبحث الثاني

تأصيل الأشعري لعلم الكلام في مسائل الإلهيات

وفيه أربعة مطالب، ومناقشة ذلك:

المطلب الأول: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في وحدانية الله، ومناقشة ذلك:

أولاً: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في وحدانية الله:

ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أنّ الكلام في أصول التوحيد مأخوذ من الكتاب العزيز، وأن المتكلمين إنما استقوا حججهم من نصوصه، واستشهد لذلك بآيات، وخلص إلى أن ما يقرره المتكلمون من الحجاج العقلي في إثبات وحدانية الله، لا سيما ما يُعرف بـ"دليل التمانع"، إنما هو مأخوذ من هذه النصوص القرآنية، وأنه لا يعدو أن يكون تفصيلاً لما أجملته الآيات، قال: (وأما الكلام في أصول التوحيد، فمأخوذ أيضًا من الكتاب، قال الله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وهذا الكلام موجَزٌ منبِّهٌ على الحجة بأنه واحد لا شريك له، وكلام المتكلمين في الحجاج في التوحيد بالتَّمانع والتغالب، فإنما مرجعه إلى هذه الآية، وقوله عز وجل: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وإلى قوله عز وجل: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الرعد:١٦]، وكلام المتكلمين في الحجاج في توحيد الله، إنما مرجِعه إلى هذه الآيات التي ذكرناها، وكذلك سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل، إنما هو مأخوذ من القرآن»[٤٤].

---

(٤٤)رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام (ص: ٨٩).

ثانياً: مناقشة تأصيل الأشعري لعلم الكلام في وحدانية الله:

أن الأشعري أورد هذه الآيات القرآنية، وذكر أنها دالة على دليل التمانع الذي لا يعدو عندهم أن يكون تفصيلاً لما أجملته الآيات، أوردها ليقرر ورود الأدلة العقلية في القرآن، ثم يبني عليه مشروعية النظر، والخوض في علم الكلام.

والجواب على ما استدل به الأشعري من آيات على جواز الخوض في علم الكلام بأن يقال:

أ- أن دليل التمانع من جملة الأدلة العقلية الصحيحة، التي ورد أصلها في القرآن الكريم، وليست من الكلام الذي ذمه السلف، وهو الكلام الذي سار فيه بعض المتكلمين على طريقة الفلاسفة، وأهل الأهواء والبدع؛ فقدّموا العقل على النص، وانشغلوا بالمقدمات الباطلة، وإيراد الشبه، واللوازم الفاسدة.

ب- على فرض التسليم بصحّة دليل التمانع كما هو مذكور في كتب المتكلّمين، فإن ثبوت صحّة دليلٍ ما، أو جملةٍ من الأدلة، لا يقتضي عقلاً صحّة الأصل الذي يقوم عليه ذلك الدليل وهو علم الكلام، ولا سلامة منهجه.

ج- قول الأشعري «وكلام المتكلمين في الحجاج في توحيد الله إنما مرجعه إلى هذه الآيات التي ذكرناها» فهذا العموم لا يسلم له، بل هو مردود من وجوه:

١- أن للمتكلمين أصولاً أعظم عندهم بكثير من دليل التمانع، ليس مرجعها إلى هذه الآيات، مثل دليل الحدوث، أو الأعراض، والتركيب، والتجسيم، والتشبيه، والتمثيل.

٢- أن المتكلمين ليس مرجعهم لما في القرآن في هذه الأصول، بل المتكلمون أصلوا مذاهبهم من الأصول الفلسفية أولاً وابتداء، قال ابن تيمية: (ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل إنما تقلدوا أكثرها عن طواغيت من طواغيت المشركين، أو الصابئين، أو بعض ورثتهم الذين أُمروا أن يكفروا بهم...)[٤٥].

(٤٥) الفتوى الحموية، ابن تيمية، ص:٢٢٨.

د- قول الأشعري: «كذلك سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل، إنما هو مأخوذ من القرآن »

هذا هو موضع النزاع، ولا يسلم له هذا التعميم؛ لأن اسم المتكلمين يشمل الكثير من الطوائف ممن سواه كالمعتزلة، والجهمية، وغيرهم، فكونه يزعم أن (سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل، إنما هو مأخوذ من القرآن) غير صحيح؛ لأنه ليس كل ما قرره المتكلمون في التوحيد، والعدل مأخوذًا من القرآن، بل إن المتكلمين قد أسسوا أصولاً ابتدعوها من محض عقولهم، ومن أسلافهم من الجهمية، ومن قبلهم الفلاسفة، ثم التمسوا لها شواهد متوهمة من القرآن، قال الشاطبي رحمه الله عن أهل البدع: (لم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك)(٤٦).

د- أنه لا يسلم للأشعري وجه استدلاله من قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، بأنه دال على توحيد الربوبية، لأنها سيقت لتقرير توحيد الألوهية المتضمن لتوحيد الربوبية، لا على الوجه الذي قصده الأشعري، فدليل التمانع عنده هو للاستدلال على أن الله واحد باتساق أفعاله، وترتيبها، وأنه تعالى لا شريك له فيها، كما جاء في كتابه اللمع(٤٧)، والمتكلمون اعتقدوا أن جوهر التوحيد الذي جاءت به الرسل يقتصر على توحيد الربوبية، أي الإقرار بأن الله هو الخالق المدبر، وهذا منهج قاصر، لأن القرآن جاء بالدعوة إلى توحيد الألوهية، وهو الغاية الحقيقية التي من أجلها أُرسلت الرسل، إذ يقتضي إفراد الله بالعبادة، ورفض الشرك، أما توحيد الربوبية، فالمشركون كانوا يعترفون به ابتداءً، ولم يكن هو موضع النزاع، ولأجل ذلك بيّن القرآن أن وجود آلهة متعددة إلى جانب الله، يفضي إلى فساد السماوات والأرض(٤٨)، قال الطبري: (لو كان في السماوات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح

(٤٦) الاعتصام، ٢/ ٦٨٣- ٦٨٤.
(٤٧) اللمع، ص:١٠٨-١٠٩. وينظر: رسالته إلى أهل الثغر، ص:١٥٦-١٥٧.
(٤٨) ينظر: درء التعارض، ٩/٣٦٩-٣٧٠.

إلا له (لَفَسَدَتا) يقول: لفسد أهل السماوات والأرض (فسبحان الله عما يصفون) يقول جل ثناؤه: فتنزيه لله وتبرئة له مما يفتري به عليه هؤلاء المشركون به من الكذب)(٤٩).

أما استدلاله بقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الرعد:١٦] فهي فعلاً أدلة التمانع على توحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الألوهية، والقصد من هذا منع الشرك في الربوبية والألوهية معاً (٥٠). لكن لا يدل صحّة هذا الاستدلال على مشروعية علم الكلام المذموم.

المطلب الثاني: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في تنزيه الله عن مشابهة خلقه، ومناقشة ذلك:

أولاً: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في تنزيه الله عن مشابهة خلقه:

يقرر الأشعري أن تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه له أصلٌ في القرآن الكريم والسنة النبوية، فاستدل بحديث النبي – صلى الله عليه وسلم – حين قال: «لا عدوى ولا طيرة، فقال أعرابيّ: فما بال الإبل كأنها الظبياء يدخل فيها الجمل الأجرب فيجربها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (فمن أعدى الأول) ، فسكت الأعرابي(٥١)، وبالحديث الآخر لما قال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: "يا نبي الله إن امرأتي ولدت غلاما أسود" وعرَّض بنفيه، فقال النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – : «هل لك من إبل؟» فقال: نعم، قال: «فما ألوانها؟» قال: "حمر"، فقال – رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -: «هل فيها من أورق؟، قال : "نعم إن فيها أورق"، قال: «فأنى ذلك؟» قال: "لعل عرقًا نزعه"، فقال النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – : «ولعل ولدك نزعه عرق»(٥٢)، واستدل

---

(٤٩) تفسير الطبري، ١٨/٤٢٥، ودرء التعارض ٩/٣٦٩-٣٧٨، ومنهاج السنة ٣/٣٣٤-٣٣٥.

(٥٠) ينظر: تفسير ابن كثير، ٥/٤٢٧-٤٢٨، ٤/٣٨٣.

(٥١) اخرجه البخاري، كتاب (الطب) باب (لا صفر وهو دواء يأخذ البطن) رقم الحديث (٥٧١٧) ٧/١٢٨.

(٥٢) أخرجه البخاري، كتاب (الطلاق) باب (إذا عرّض بنفي الولد) رقم الحديث (٥٣٠٥) ٧/٥٣.

بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فقال بعد ذكره للحديثين السابقين: «فهذا ما علَّم الله نبيه من رد الشيء إلى نظيره، وهو أصل لنا في سائر مانحكم به من الشبيه والنظير، وبذلك نحتج على من قال: "إن الله – تعالى وتقدس – يشبه المخلوقات، وهو جسم، بأن نقول له: "لو كان يشبه شيئًا من الأشياء؛ لكان لا يخلو من أن يكون يشبهه من كل جهاته، أو يشبهه من بعض جهاته، فإن كان يشبهه من كل جهاته، وجب أن يكون محدثًا من كل جهاته، وإن كان يشبهه من بعض جهاته، وجب أن يكون محدثًا مثله من حيث أشبهه، لأن كل مشتبهين حكمهما واحد فيما اشتبها به، ويستحيل أن يكون المحدث قديمًا، والقديم محدثًا، وقد قال تعالى وتقدس: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى وتقدس: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخلاص: ٤] (٥٣).

ثانياً: مناقشة تأصيل الأشعري لعلم الكلام في تنزيه الله عن مشابهة خلقه:

مما سبق يتبين أن الأشعري يرى أن سائر الاستدلالات العقلية التي يعتمد عليها في نفي الشبيه والنظير عن الله سبحانه وتعالى، لها أصل في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وذلك ليقرر، ويؤكد مشروعية علم الكلام، والجواب:

أولاً: أن ما أورده الأشعري من أدلة لا تدل على مشروعية علم الكلام، لعدم صحة وجه استدلاله بها، وعلى فرض صحة الاستدلال، فلا يسلم له أنها تدل على جواز مشروعية علم الكلام الباطل في أصله، وجوهره، وهذا الخلل يكفي لرده.

ثانياً: أن معنى نفي التشبيه في القرآن الكريم والسنة النبوية ليس عين معنى نفي التشبيه الذي ورد في كتب المتكلمين سواءً في تفصيله، أو في غايته فمعناه عند اهل الكلام هو (نفي مطلق التشابه)، ومقصدهم نفي الصفات، وهذا هو مذهب الجهمية المعطلة(٥٤).

---

(٥٣) رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام (ص: ٩٢).

(٥٤) ينظر: الرد على الزنادقة، للإمام احمد بن حنبل، ص: ٢٠.

أما معنى نفي التشـبيه في القرآن الكريم والسـنة النبوية، هو إثبات صـفات الله تعالى على حقيقتها، وظاهرها اللائق به سبحانه، مع نفي تكييفها، أو مماثلتها، أو مشابهتها لصفات المخلوقين، قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} الشورى: ١١.

قال ابن عبد البر: (أهل السـنة مجمعون على الإقرار بالصـفات الواردة كلها في القرآن والسـنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شـيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صـفة محصـورة...)[٥٥]، وقول ابن الماجشون، والإمام أحمد، وغيرهما من علماء السلف: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه)[٥٦] .

ثالثاً: أن القدر المشـترك بين الخالق والمخلوق هو في المعنى الكلي العام الذهني، وذلك لا يقتضـي التشـبيه، ولا محذور فيه، بل هو حق، فإذا اشـــترك الخالق والمخلوق في الوجود، والقيام بالنفس، أو الحياة، أو العلم، أو الرحمة، فإن المشــترك هو مجرد المعنى العام لهذه الصـفات، وهذا المعنى لا تسـتلزم لوازمه نقصًـا في حق الله تعالى، بل هي صفات كمال مطلقًا. وإنما يلزم النقص عند تقييد المعنى بالمخلوق، والله منزه عما يختص به العبد[٥٧].

وخلاصة القول أن استدلال الأشعري لا ينهض لإثبات مشروعية علم الكلام؛ لاختلاف حقيقة نفي التشبيه في النصـوص عن مفهومه عند المتكلمين، ولاشـتمال منهجهم على نفي الصـفات أو بعضـها، وبذلك يتبين أن ما في الكتاب والسـنة إنما يقرر منهج السـلف في الإثبات بلا تمثيل والتنزيه بلا تعطيل، لا أصـول الكلام المبتدعة ولا طرائقها الجدلية.

---

(٥٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥)

(٥٦) الصواعق المرسلة لابن القيم ، ٤/ ١٢٨٩.

(٥٧) ينظر: الصفدية، ابن تيمية، ٢/٩، وينظر: العواصم لابن الوزير ٤/١٥٨-١٥٩.

المطلب الثالث: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في حدوث الأجسام، ومناقشة ذلك:

أولاً: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في حدوث الأجسام:

يستدل الإمام الأشعري على حدوث الأجسام، وامتناع قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى بحجة حدوث الأعراض، وهي حجة عقلية مبنية على أن ما لا يخلو من الحوادث (كالحركة والسكون) فهو حادث(٥٨)، ويستشهد على هذا المبدأ بقصة إبراهيم عليه السلام مع قومه(٥٩)، مستنتجًا من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ۝٧٧﴾ [الأنعام: ٧٧]، أن "الأفول" نوع من التغير، والحركة، وهو دليل على الحدوث، وأن ما يجوز عليه الحدوث، والانتقال لا يمكن أن يكون إلهًا، قال: «فأما الحركة والسكون والكلام فيهما، فأصلهما موجود في القرآن، وهما يدلان على التوحيد، وكذلك الاجتماع والافتراق، قال الله تعالى مخبرًا عن خليله إبراهيم – صلوات الله عليه وسلامه – في قصةِ أُفول الكوْكب، والشمس، والقمر، وتحريكها من مكان إلى مكان، ما دل على أن ربه عز وجل لا يجوز عليه شيء من ذلك، وأنّ مَن جاز عليه الأُفول، والانتقال مِن مكان إلى مكان، فليس بإله»(٦٠).

ثانياً: مناقشة تأصيل الأشعري لعلم الكلام في حدوث الأجسام:

يمكن مناقشة هذا الاستدلال من عدة وجوه:

١–لم يكن نزاع إبراهيم عليه السلام مع قومه حول من هو خالق السماوات والأرض(٦١)، بل كان حول من يستحق العبادة، فقومه كانوا يعبدون الكواكب، والأجرام السماوية، ويتخذونها أربابًا من دون الله، يسألونها، ويتوجهون إليها،

---

(٥٨) ينظر: درء التعارض ١/ ٢٤٧، ٣٠٦، ٥/ ٢٨٦ – ٢٨٨، ٧/ ١٧٨، ومجموع الفتاوى (١٢/ ١٨٤ – ١٨٥).

(٥٩) اختُلف في قصــة إبراهيم عليه الســـلام هل قال ذلك مناظراً، وهذا ما رجحه ابن تيمية وابن كثير، ينظر: جامع الرســائل، ٥١/٢، وتفســير ابن كثير ٢٦١/٣، وللســلف قول آخر مشــهور، وهو أنه قالها في أول حياته ناظراً ومســتدلاً ، وهذا ما ذهب إليه الإمام الطبري، وروى ما يدل عليه عن ابن عباس وغيره، ، ينظر: تفسير الطبري،٤٨٠/١١.

(٦٠) رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام (ص: ٨٩).

(٦١) ينظر: جامع الرسائل، ٥١/٢.

مع اعترافهم بأن خالق الكون هو الله تعالى، كما هو شأن كثير من المشركين، ولم يكن ادعاؤهم أن هذه الكواكب هي الخالقة للكون؛ لذلك كان استدلال إبراهيم عليه السلام موجهاً لهذا الصنيع، وهو اتخاذها معبودات، وليس لإثبات حدوثها فقط، فلم ينكر عليهم كونها مخلوقة حادثة، بل أنكر عليهم عبادتها، ولهذا قال الخليل عليه السلام: ﴿إِنَّنِي بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧](٦٢).

٢. "الأفول" باتفاق أهل اللغة، وعلماء التفســـير يعني المغيب، والاحتجاب عن الأنظار(٦٣)، ومنه قول ذي الرمة:

مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا نُجُومٌ، وَلا بالآفِلاتِ الدَّوَالِكِ(٦٤).

وقال الكسائي: «يقال أَفَلَ النَّجْمُ أُفُولاً: إذا غَاب»(٦٥)، وبمثله قال الخليل الفراهيدي(٦٦)، والأزهري(٦٧)، وابن فارس، والجوهري(٦٨)، وغيرهم من أئمة اللغة، وعند أهل التفسير، يقال: أين أفلتِ عنا. بمعنى: أين غبتِ عنَّا(٦٩).

فلا يعني الأفول "الحركة"، أو "التغير" مطلقًا؛ سواءً كانت حركة في المكان، أو حركة في الكم، مثل النمو، أو في الكيفية، مثل السواد أو البياض، لكنها لا تعني بالضرورة الفناء، أو الزوال، فلا يُقال في اللغة عن الشيء المتحرك، أو المتغير إنه قد أفل، أو زال، فلا يقال عن المصلي، أو الماشي إنه أفل، ولا يقال عن التغيرات التي تحدث في الأشياء، كالمرض، أو اصفرار الشمس، إنها زوال كامل، أو انقضاء، بل هي مجرد تغييرات في الحالة، أو الصفة(٧٠)،

(٦٢) اقتضاء الصراط المستقيم، ص: ٤٠٦، وينظر: جامع الرسائل لابن تيمية ٢/٥٣.
(٦٣) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية ٢/ ٥٠.
(٦٤) لسان العرب، ١٠/٤٢٨.
(٦٥) معاني القرآن للنحاس، ٢/٤٢٥.
(٦٦) العين، للفراهيدي، ٨/٣٣٧.
(٦٧) تهذيب اللغة، الأزهري، ١٥/ ٢١٧.
(٦٨) الصحاح، الجوهري، ٤/ ١٦٢٣.
(٦٩) تفسير الطبري ١١/٤٨٠ -٤٨١، وانظر: تفسير ابن كثير ٣/٢٦٠
(٧٠) درء التعارض ١/ ١٠٩.

فالشمس تسمى آفلة عندما تغيب عن العين، ولم يقل إبراهيم عليه السلام: "لا أحب المتحركين، ولا أحب البازغين، ولا المتحولين، بل قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] بعد أن غاب الكوكب، وغابت الشمس والقمر، واحتجبا عن نظره[٧١].

٣. أن الكواكب كانت متحركة، وقائمة بها الحوادث، كالبزوغ، والارتفاع في السماء، ولم تكن دليلاً على نفي الربوبية عند إبراهيم، إنما استدل بالأفول، وهو الغياب، وعليه؛ فاستدلال الأشعري حجة عليه، وليست له[٧٢].

وعليه، فإن الاستشهاد بالآيات غير صحيح، وقصة إبراهيم عليه السلام، إنما هي دليل على نفي آلهة المشركين لعارض النقص فيها، وهو (الغياب، والاحتجاب)، وليست دليلاً على نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى بحجة حدوثها.

(٧١) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٠٩، وجامع الرسائل لابن تيمية ٢/ ٥٠.

(٧٢) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية ٢/٥١.

المبحث الثالث

تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة

وفيه مطلبان، ومناقشة ذلك:

المطلب الأول: تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة:

استدل الأشعري بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٨٣﴾ [آل عمران: ١٨٣] بأن الحوار الذي دار بين الرسول وبين اليهود، وطلبهم دليل على صدقه، وإثبات تناقضهم دليل على تأصيل علم الكلام في إثبات صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، قال: «كذلك ناقضَ الذين زعموا أن الله تعالى عهد إليهم أن لا يؤمنوا لرسول حتى يأتيهم بقربان تأكله النار، فقال تعالى: ﴿قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣] فناقضهم بذلك وحاجهم»(٧٣).

المطلب الثاني: مناقشة تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات النبوة:

هذه الآية هي إخبار من الله عن اليهود، وعنادهم، وبيان لكذبهم على الله، وافترائهم عليه، وإنكارهم لنبوّة محمد ﷺ رغم معرفتهم بصدق دعوته، التي جاءت الأخبار بها في كتبهم أنه رسول الله، وأن طاعته مفروضة عليهم(٧٤)، إذ اشترطوا شرطًا باطلاً للإيمان، فقد ادعوا أن الله أوصاهم في كتبهم بعدم الإيمان لأي رسول حتى يأتي بقربان تنزل عليه نار من السماء فتأكله، فقال الله تعالى لنبيه: قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات، أي

---

(٧٣) رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام (ص: ٩٣).

(٧٤) تفسير الطبري، ٧/٤٥٠.

بالحجج والدلائل، وبالذي قلتم، أي بالنار التي تأكل القرابين، فلم قتلتموهم إن كنتم صادقين –أي أسلافهم – أي إن كنتم حقًا تؤمنون بالرسل[٧٥].

فصدق النبي ليس محصوراً فيما طلبوه، فالله لكمال عدله، وتمام حكمته، ورحمته، ومحبته لإقامة الحجة، أنه لم يبعث نبيًّا من الأنبياء إلا ومعه آية واضحة، ودليل بيّن على صدق ما جاء به، بحيث يستطيع الناس أن يدركوا حقيقة نبوّته، ويطمئنوا إلى صدق دعوته، قال تعالى: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [الحديد: ٢٥] [٧٦].

فالآية من جملة الآيات الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم، ورد من الله تعالى على اليهود، وما على الرسول إلا البلاغ.

والجواب عن استدلال الأشعري بهذه الآية:

أنه لا نزاع في صحة المثال الذي أورده الأشعري، ولا في أن الآية الكريمة تضمنت محاجَّةً لليهود، وإبطال لدعواهم بإظهار تناقضها؛ غير أن جعل ذلك دليلًا على تأصيل علم الكلام، أو على مشروعيته كعلمٍ مستقل له أصوله، وقواعده، فدعوى بعيدة، ومغالطة منهجية ظاهرة.

وذلك أن مجرّد استعمال أسلوب النقض، أو القلب، أو إظهار التناقض، وغيرها من القوادح الجدلية، لا يستلزم بحالٍ إقرارَ علمٍ معيَّن، ولا يدل على مشروعيته، فإن هذه القوادح الجدلية ليست من خصائص علم الكلام، ولا من مبتكراته، بل هي أدوات عقلية عامة، وفطرية في أصلها، يشترك في استعمالها البشر على اختلاف مناهجهم، وعلومهم، وترد في أصح العلوم، كما ترد في أفسدها، وفي الحق كما تستعمل في الباطل.

وعليه، فوجود هذه الأساليب في الخطاب القرآني، إنما يدل على صحة استعمال العقل السليم في رد الدعاوى الباطلة، وكشف تناقضها، لا على إقرار المنهج الكلامي بما يتضمنه من مقدمات فلسفية، وقواعد اصطلاحية، ولا

---

(٧٥) ينظر: تفسير ابن كثير.١٥٦/٢، تفسير الطبري، ٤٤٨/٧، وزاد المسير ١/ ٣٥٥.

(٧٦) تفسير ابن القيم ص: ١٩٢.

على تصحيح طريقته في إثبات العقائد، فالخلط بين الأداة العقلية المجردة، وبين المنهج الكلامي المؤسَّس خلط غير صحيح، وهو موضع الوهم في استدلال الأشعري.

فغاية ما تدل عليه الآية إثبات مشروعية الاحتجاج العقلي الفطري الموافق للوحي، لا تأصيل علم الكلام، ولا الإذن باتخاذه طريقًا مستقلًا في تقرير أصول الاعتقاد، فضلًا عن تقديمه، أو معارضته للنصوص الشرعية.

المبحث الرابع

تأصيل الأشعري لعلم الكلام في إثبات البعث، ومناقشة ذلك

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دعوى الأشعري أن الله تعالى علم نبيه علم الكلام في محاجة المنكرين في إثبات البعث:

ذهب الأشعري إلى أن الله تعالى علّم نبيه ﷺ محاجة المنكرين في البعث بأسلوب عقلي، وهو أساس علم الكلام، فزعم أن الآيات التي وردت في هذا الباب، هي تعليم إلهي لرسوله بمبادئ الكلام، والجدل العقلي، قال: «وعلم نبيه – صلى الله عليه وآله وسلم – ولقَّنه الحجاج عليهم في إنكارهم البعث من وجهين على طائفتين: منهم طائفة أقرَّت بالخلق الأول، وأنكرت الثاني، وطائفة أنكرت ذلك بقدم العالم، فاحتج على المقِرِّ منها بالخَلق الأول بقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، وبقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم:٢٧]، وبقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأعراف:٢٩]، فنبَّههم بهذه الآيات على أنَّ مَن قدر أنْ يفعل فعلاً على غير مثال سابق، فهو أقدرُ أن يفعل فعلاً محدثًا، فهو أهونُ عليه فيما بينكم، وتَعارفكم، وأما البارئ جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، فليس خلقُ شيءٍ بأهونَ عليه من الآخر، وقد قيل: إن الهاء في "عليه"، إنما هي كناية للخلق بقدرته، إنَّ البعث، والإعادة أهون على أحدكم، وأخفُّ عليه من ابتداء خلقه، لأن ابتداء خلقه، إنما يكون بالولادة والتربية، وقطع السُّرة والقِماطِ، وخروج الأسنان، وغير ذلك من الآيات الموجعة المؤلمة، وإعادته إنما تكون دفعة واحدة[٧٧].

المطلب الثاني: مناقشة دعوى الأشعري أن الله تعالى علم نبيه علم الكلام في محاجة المنكرين في إثبات البعث:

الجواب يتضمن ما يلي:

---

(٧٧) رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام (ص: ٩٠).

أولًا: أن زعم الأشعري أنه يلزم من صحة ما أورد من استدلالات على إثبات البعث صحة أصل الخوض في علم الكلام، هو إلزام بما لا يلزم، وهو ما تقدم إبطاله في مناقشة الاحتجاج الأساسي(٧٨).

ثانياً: الآيات الكريمة لم يرد فيها أنه تعليم من الله لنبيه علم الكلام، وإنما هي رد إلهي على هؤلاء المكذبين بلسان النبي يبين لهم فساد اعتراضهم، فالله هو الذي تولى الرد على شبهاتهم بنفسه، وأمر نبيه أن يبلّغ هذا الرد، وقد ذكر الأشعري نفسه في رسالته إلى أهل الثغر: «ولما استبعد المنكر للبعث إعادة العظام النخرة، وقال: ﴿مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾، رد الله عليه بقوله: ﴿قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾، والحياة المقصودة هنا عودة العظام البالية إلى البعث والنشور، وهو ما أنكر المكذب للبعث والنشور»(٧٩).

فهو بيان صريح بأن الجواب من الله تعالى، إظهار لقدرة الله تعالى، وهو من جنس الحجة القرآنية التي تخاطب الفطرة والعقل معًا، لا أنه تأسيس لمبادئ كلامية عند النبي ﷺ، وهذا ما ذهب إليه بعض متأخري الأشاعرة(٨٠).

قال ابن تيمية: «والاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقليّة صحيحة، وهي شرعيّة؛ دلّ القرآن عليها، وهدى النّاس إليها، وبيّنها وأرشد إليها»(٨١).

ثالثاً: يدل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾[الروم:٢٧] على تقرير إمكان البعث، وردٌّ على المنكرين له بأسلوب يقرب المعنى للأذهان، فمن أقرّ بالبداءة لزمه الإقرار بالإعادة، قال السعدي: « ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾[الروم:٢٧]أي: الإعادة للخلق بعد موتهم

(٧٨) ينظر ص: ١٢ من هذا البحث.
(٧٩) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ١٦١).
(٨٠) ينظر: الشامل ص:٣٩٥.
(٨١) النبوات ص:٥٢.

﴿أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ من ابتداء خلقهم، وهذا بالنسبة إلى الأذهان والعقول، فإذا كان قادرًا على الابتداء الذي تقرون به، كانت قدرته على الإعادة التي أهون أولى وأولى»(٨٢).

رابعاً: يدل قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [سُورَة الْأَعْرَاف: ٢٩] على تقرير البعث، قال ابن تيمية: «وَقد نطق الْقُرْآن بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يعيدهم وَيُعِيد أمثالهم إِذا شَاءَ، وَكِلَاهُمَا وَاحِد، فَقَالَ: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾)(٨٣).

فليس في الآيات دليل على تأصيل علم الكلام، وما وقع فيه الأشعري، ومن تبعه أنهم حمّلوا النصوص ما لا تحتمل، فجعلوا الحجة القرآنية البينة من جنس قواعد الكلام، بينما هي حجة شرعية لإمكان البعث بأسلوب يقبله العقل، ببيان أن من قدر على البدء، فهو على الإعادة أقدر، فهي أدلة على البعث من جهة السمع، والعقل يؤيدها من حيث إمكانها، لكن لا تدل على أن العقل مستقل بتأصيل الغيبيات، ولا تصلح أن تكون أساسًا لعلم الكلام، كما ذهب إليه الأشعري.

(٨٢) تفسير السعدي، ص: ٦٤٠.

(٨٣) دقائق التفسير٣/ ٢٦، وينظر: تفسير السعدي ص: ٢٨٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأحمده، وأشكره على ما أنعم به عليّ من توفيق، وعون على إنجاز هذا البحث، وبفضل الله توصلت في ختام هذا العمل إلى عدد من النتائج المهمة، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- أن الأشعري بنى رسالته على أصلٍ أساسيٍّ وهو مشروعية الخوض في علم الكلام والرد على من ذم علم الكلام بحجة أن ما يقوم عليه هذا العلم موجود في نصوص الشريعة.

٢-أن السلف ذمّوا علم الكلام الذي سار فيه المتكلمون على طريقة الفلاسفة وأهل الأهواء والبدع؛ الذين قدّموا العقل على النص، وانشغلوا بالمقدمات الباطلة، وإيراد الشبه واللوازم الفاسدة، التي تورث الاضطراب والشك في العقيدة.

٣-أن منهج السلف في الاستدلال لا يقوم على رفض الدليل العقلي، ولا على الطعن في مشروعيته مطلقًا، بل على ضبطه بمنهج القرآن والسنة الذي يقوم على وضوح المقدمات عند تقرير العقائد والأحكام.

٤- أن دليل التمانع في أصله من جملة الأدلة العقلية الصحيحة، التي ورد أصلها في القرآن الكريم وليست من الكلام الذي ذمه السلف، وعلى فرض التسليم بصحّة دليل التمانع كما هو مذكور في كتب المتكلّمين، فإن ثبوت صحّة دليلٍ ما، لا يقتضي عقلاً صحّة الأصل الذي يقوم عليه ذلك الدليل وهو علم الكلام ولا سلامة منهجه.

٥- أن ما أورده الأشعري من نصوص واعتمد عليها في نفي الشبيه والنظير عن الله سبحانه وتعالى لا تدل على مشروعية علم الكلام، لعدم صحة وجه استدلاله بها، وعلى فرض صحة ذلك فلا يسلم له أنها تدل على مشروعيته، كما أن معنى نفي التشبيه في القرآن الكريم والسنة النبوية ليس عين معنى نفي التشبيه الذي ورد في كتب المتكلمين.

٦- أن استدلال الأشعري بمعنى الأفول في قصة إبراهيم عليه السلام على دليل الحدوث بحجة أن معناه التغير، والحركة، دليل باطل لأنه يدل على نفي آلهة المشركين لعارض النقص فيها، وهو الغياب، والاحتجاب، وليست دليلاً على نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى بحجة حدوثها.

٧- صحة جعل الأشعري الحوار الذي دار بين الرسول وبين اليهود، وإثبات تناقضهم دليلاً على صدق الرسول



صلى الله عليه وسلم، ولكنه لا يعد دليلاً على مشروعية علم الكلام.

٨- إن استدلال الأشعري بما أورد من الآيات على أن الله تعالى علّم نبيه ﷺ محاجة المنكرين في البعث بأسلوب عقلي، على مشروعية علم الكلام، هو إلزام بما لا يلزم، ونقضه يتم بنقض الأصل الأساسي الذي بنى عليه الأشعري رسالته.

المراجع

١- الإبانة عن أصول الديانة: لعلي بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، ط١، ١٣٩٧هـ، دار الأنصار، القاهرة.

٢- أبو الحسن الأشعري بين المعتزلة والسلف: لهادي أحمد علي طالبي، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة الملك عبد العزيز، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: لمحمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٤- اجتماع الجيوش الإسلامية: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، مطابع الفرزدق التجارية — الرياض.

٥- الاعتصام: لإبراهيم بن الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار ابن عفان، السعودية.

٦- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق : محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩هـ ، مطبعة السنة المحمدية — القاهرة.

٧- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: لأبي الحسين يحي بن أبي الخير اليمني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، أضواء السلف، الرياض.

٨- البداية والنهاية: لابن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، دار هجر.

٩- بدائع الفوائد: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٦هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١١- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢- تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٣- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: لابن عساكر الدمشقي، ط٣، ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

١٤- تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥- تفسير القرآن الكريم: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط١، ١٤١٠هـ، دار ومكتبة الهلال – بيروت.

١٦- تقريب التدمرية: لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٩هـ، الدمام.

١٧- تهذيب اللغة: لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة.

١٩- جامع البيان في تأويل القرآن: لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة.

٢٠- جامع الرسائل: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار العطاء، الرياض.

٢١- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، دار الكتب المصرية – القاهرة.

٢٢- درء تعارض العقل والنقل: لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٣- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية: لتقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط٢، ١٤٠٤هـ، مؤسسة علوم القرآن – دمشق.

٢٤- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.

٢٥- ذم الكلام وأهله: لعبد الله بن محمد الهروي، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

٢٦- الرد على الزنادقة والجهمية: لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، ١٣٩٣، المطبعة السلفية – القاهرة.

٢٧- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب: للأشعري، تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٢٨- رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ط٢، ١٣٩٩هـ، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند.

٢٩- زاد المسير في علم التفسير: لجمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتاب العربي – بيروت.

٣٠- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة.

٣١- الشامل في أصول الدين: لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: علي سامي النشار، وفيصل عون، وسهير مختار، المعارف، الإسكندرية.

٣٢- شرح الأصول الخمسة: لعبد الجبار بن أحمد، تحقيق: عبد الكريم عثمان، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، مكتبة وهبة، القاهرة.

٣٣- شرح العقيدة السفارينية: لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، ط١، ١٤٢٦هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.

٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين – بيروت.

٣٥- صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، ط١، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.

٣٦- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد

الدخيل الله، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣٧- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: لمحمد بن إبراهيم ابن الوزير، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط ٣، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٨- الغنية في الكلام: لأبي القاسم الأنصاري، ط١، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م، دار السلام ، القاهرة .

٣٩- الفتوى الحموية الكبرى: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، دار الصميعي – الرياض.

٤٠- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: لمحمد بن صالح العثيمين، ط٣، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤١- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، ١٩٤١م، مكتبة المثنى – بغداد.

٤٣- لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، دار صادر – بيروت.

٤٤- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: لعلي بن إسماعيل بن أبي موسى الأشعري، تحقيق وتقديم وتعليق: حسن الشافعي، ط١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، دار الحكماء.

٤٥- مجموع الفتاوى: لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مجمع الملك فهد، المدينة.

٤٦- مجموع الفتاوى: لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، ط الأخيرة، ١٤١٣هـ.

٤٧- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن القيم، اختصره: محمد ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار الحديث، القاهرة.

٤٨- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: لابن القيم، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، دار الكتاب العربي – بيروت.

٤٩- مذاهب الإسلاميين: لعبد الرحمن بدوي، ١٩٩٧م، دار العلم للملايين.

٥٠- المطالب العالية من العلم الإلهي: لفخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م، دار الكتاب العربي.

٥١- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: حافظ بن أحمد الحكمي ، تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر، الطبعة : الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، دار ابن القيم — الدمام.

٥٢- معاني القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، ١٤٠٩هـ، جامعة أم القرى - مكة المرمة.

٥٣- الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

٥٤- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٥٥- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: لأحمد بن علي تقي الدين المقريزي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦- المواقف: لعضد الدين الإيجي، ط١، ١٩٩٧م، دار الجيل - بيروت.

٥٧- النبوات: لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. (١٣٨٦هـ). المطبعة السلفية — القاهرة.